أصول النحو العربي عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي

The origins of Arabic grammar according to Dr. Karim Hussein Nasih Al-Khalidi

الباحث: م.م. قصي ثعبان يوسف: قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، العراق.

أ.د. سلام موجد خلخال: قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، العراق.

Mr. Qusay Tha'ab Yusuf: Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, University of Karbala

Prof. Dr. Salam Mojid Khalkhal: Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, University of Karbala

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i2.67

الملخص:

أخذت (أصول النحو العربي) مكانة كبيرة ومهمة في نظرية النحو العربي، قديماً وحديثاً عند النحويين؛ لأنها من أسس التفكير النحوي في استنباط الأحكام ووضع القواعد النحوية، لذا وقع اختياري على البحث الموسوم بـ (أصول النحو العربي عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي) هذا من جانب، ومن جانب آخر أن الدكتور قد جاء برأي يحمل من الجدة ما يستحق البحث، وأما بالنسبة للبحث فقد جاء على أربعة مباحث: (الأول: السماع، والثاني: القياس، والثالث: الإجماع، والرابع: الاستصحاب) وقد تناولنا هذه المباحث بالدراسة والتفصيل عند النحويين قديما وحديثا، وثبت من النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة أن السماع هو الأصل الوحيد الذي اعتمد عليه المتقدمون من النحويين القدماء، وأن القياس عندهم قياس شبه، لا علة، وأن قياس العلة قياس مقحم من قبل المتأخرين، وأن الإجماع والاستصحاب ليسا من أصول النحو عند المتقدمين، وأنه قد ظهر عند المتأخرين بسبب الترف الفكري فأوصي بدراسة النحو عند المتقدمين من النحويين على أساس أن الأصل الوحيد عندهم من أصول النحو العربي هو السماع، وأن القياس عندهم قياس شبه، لا علة؛ لأن مراعاة هذا الأمر سيؤدي إلى فهم الواقع اللغوي بشكل صحيح، وكما هو، وكذا القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية: أصول النحو العربي، النحو العربي، السماع، القياس، الإجماع، الاستصحاب.

Abstract:

(The origins of Arabic grammar) took a great and important place in the theory of Arabic grammar, in the past and modernity of the grammarians; Because it is one of the foundations of grammatical thinking in deriving judgments and setting grammatical rules, so my choice fell on the research marked (The Origins of Arabic Grammar according to Dr. Karim Hussein Nasih Al-Khalidi) on the one hand, and on the other hand, that the doctor came with an opinion that bears the novelty that deserves research, and as for With regard to the research, it came on four axes: (the first: listening, the second: analogy, the third: consensus, and the fourth: companionship). It has been established from the important results of the study that hearing is the only principle on which the ancient grammarians relied, and that the analogy for them is a quasi analogy, not a defect, and that the analogy for

the defect is an interpolated analogy by the later ones, and that consensus and companionship are not among the origins of syntax among the ancients, and that It appeared among the latecomers because of the intellectual luxury, so I recommended the study of grammar among the advanced grammarians on the basis that the only origin for them of the origins of Arabic grammar is listening, and that the analogy for them is analogy, not a problem. Because observing this matter will lead to a correct understanding of the linguistic reality, as it is, as well as the grammatical rules.

Keywords: origins of Arabic grammar, Arabic grammar, hearing, analogy, consensus, companionship

المقدمة:

قامت نظرية النحو العربي على أصول مهمة، منها (أصول النحو العربي)، وقد شكلت هذه الأصول محورا مهما في استنباط الأحكام النحوية وتأسيس القواعد النحوية، التي وضعها النحويون القدماء لتوثيق كلام العرب الذين يعتد بكلامهم، وجعله كأصل يركن إليه في معرفة لغة القرآن الكريم، ودلالة تراكيبه على معانيه القرآنية، وكذا وضع هذه القواعد النحوية لمن يروم التكلم وتعلم العربية من غير العرب، مما قادهم إلى متابعة التراكيب العربية بالمشافهة من استنباط قواعد وأصول يرتكزوا عليها في فهم أصول اللغة ومعانيها وتراكيبها، وهذه الأصول أسموها أصول النحو، وقد دارت هذه الأصول قديما وحديثا بين أصول أربعة، بحسب أدلة النحويين، وبحسب كل من تبنى هذه الأصول، سواء أكان بعضها أم كلها، فمنهم من عدها ثلاثة، ومنهم من عدها أربعة، ومنهم من ذهب إلى رفضها، وإثبات السماع كأصل وحيد يستند إليه النحويون في استنباطاتهم، وقد أكد ذلك الدكتور كريم حسين ناصح، مما دفعني لأخيار عنوان البحث الموسوم بـ (أصول النحو العربي عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي)، وتقع المشكلة في حمل الأصول الأربعة على نحو القدماء والمتأخرين على حدٍّ سواء، فهل هذا قد طابق الواقع فعلا؟ وهل الأصول كمفهوم ومصطلح وردت عند الجميع بنفس المستوى؟ وهل قياس العلة موجود عند المتقدمين من النحويين؟ فالهدف من الدراسة إثبات أن الأصل الوحيد من أصول النحو الذي عرفه المتقدمون من النحويين هو السماع ليس غير، وأن القياس عندهم هو قياس شبه، لا علة، وأن باقي الأصول قد قال بها المتأخرون من النحوين، وكذا قياس العلة، فجاءت الدراسة في أربعة مباحث، الأول: السماع، والثاني: القياس، والثالث: الإجماع، والرابع:

الاستصحاب، منتهيا بالخاتمة ونتائج البحث، والهوامش، وفهرست المصادر والمراجع، والله ولي التوفيق ونرجو قربه بهذا العمل.

مدخل تمهيدي في أصول النحو العربي

المدخل:

نزل القرآن الكريم بلسان عربي، قال تعالى: ((بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)) [الشعراء: 195]، وقد اهتم العلماء المسلمون الأوائل بفهم القرآن الكريم والحفاظ عليه، مما حذا بهم إلى إنشاء العلوم التي توضحه وتحفظه، فكان علم النحو من هذه العلوم المهمة التي نشأت لفهم كتاب الله العزيز [1] ودفع اللحن عنه، فالدافع الديني من أهم الدوافع التي أدت إلى نشوء هذا العلم [2]، فعلم النحو قد نشأ وفق ضوابط ومصادر أساسية قادت إلى أحكامه وقواعده التي قام عليها، ومن هذه الضوابط المهمة ضوابط (أصول النحو)[3]، فقد جاءت بعض هذه الضوابط (السماع والقياس) في أول مؤلف نحوي قد وصل إلينا وهو كتاب سيبويه[4]، وتطور هذا العلم ليصل إلى مرتبة جليلة على يد ابن جني الذي أطلق عليه مصطلح (أصول النحو)، مشيراً إلى من ذكر قبله من العلماء كلمة (أصول النحو)، مع ذكره أن الأخفش سعيد بن مسعدة قد ألف كتيباً في مقاييس هذا العلم[5]، وحدد ابن جني أصول النحو في ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس [6]، وأخذ هذا العلم بتطور حتى بلغ أوّجه على يد أبي البركات الأنباري، فقد جعل أصول النحو في ثلاث: نقل، وقياس، واستصحاب حال[7]، وخلص الأنباري إلى تعريف أصول النحو: ((بأنها أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله.. وفائدته التعويل في

---

[1] ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد عبدالفتاح الخطيب، تقديم: عبده الراجحي، د ط، دار البصائر، القاهرة. د ت: 1/ 156 – 158.

[2] الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة، تمام حسان، د ط – عالم الكتب، القاهرة، 2000م: 23 – 25.

[3] أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة: ط1، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، 1987م: 5.

[4] الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 1180 هـ) تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، 2004م: 1 / 57، 122، 155، 268.

[5] الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط1، المكتبة التوفيقية، 2015م: 1/ 71.

[6] الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، محمود سليمان الياقوت، ط، دار المعرفة الجامعية، دم، 2006م: 14.

[7] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق – بيروت، دار الفكر، ط2، 1971، دمشق، 1957م: 81، والاقتراح: 14.

إثبات الحكم على الحجة والتعليل...)) [1]، وقد أفرد الأنباري كتاباً للأصول سماه (لمع الأدلة)، وإن كان هنالك من أصول النحو ما هو متناثر في كتابيه (الإنصاف في مسائل الخلاف) و (الإغراب في جدل الإعراب).

أما السيوطي فقد ألف كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو)، وجمع بين أصول ابن جني وأبي البركات الأنباري فجعلها أربعة: (السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب) [2]، وعرّف أصول النحو بأنها: "علمٌ يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية؛ من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل[3].

أما المحدثون فقد ألفوا في (أصول النحو) الكثير من المؤلفات، وتناولوا هذه الأصول بالشرح والتفصيل، فمن هذه المؤلفات – على سبيل المثال – (في أصول النحو) لسعيد الأفغاني، و(الأصول) للدكتور تمام حسان، و(أصول النحو العربي) لمحمد عيد، و(أصول النحو العربي) لمحمود أحمد نحلة، وغيرها من الكتب في هذا العلم، مما يدل على أهمية هذا العلم عند القدماء والمحدثين على حدّ سواء.

وعرَّف من المحدثين أصول النحو بأنها: ((منهج التفكر النحوي ومنطقه الذي صدر عنه في بناء نظريته)) [4]، فالأصول أداة النحاة التي تقيهم من الخطأ في التقعيد؛ لأنها ترتبط بالتقعيد النحوي فكراً عند التعرض لحقائق علم النحو، التي تقود بدورها إلى وضع قواعده [5]، فالتمييز بين التقعيد والقاعدة أمر ضروري في دراسة علم أصول النحو في النحو العربي [6].

المبحث الأول: السماع:

نشأت الدراسات النحوية (المؤلفات) كـ (كتاب سيبويه) من خلال أصول مهمة منها: السماع، فمراقبة اللغة المحكية عند العرب (المشافهة) تعد ركناً مهماً في وضع القواعد والأصول النحوية [7]، بل تأسيس المدونة النحوية [8].

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 80.

[2] الاقتراح: 14.

[3] المصدر السابق، ص13.

[4] ضوابط الفكر النحوي: 36.

[5] المصدر السابق، ص37.

[6] التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط1، دار الاستقراء – التحليل – التفسير – الشروق، عمان، 2002م.: 13 – 14.

[7] أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ط2، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء: 15.

[8] ضوابط الفكر النحوي: 1/ 121.

ذهب الدكتور كريم حسين الخالدي إلى أن السماع – الذي هو الأصل الأول من أصول النحو – الأصل الوحيد الذي اعتمده النحويون في دراسة النحو القرآني، وإنه الدليل في دراستهم، أما القياس فليس دليلاً، وقد استعمله النحويون في باب الصرف، وما أفادوا منه في القياس ما هو إلا قياس المشابهة، أما الأصول الأخرى (الإجماع، الاستحسان، واستصحاب الحال) فقد تكلف النحاة إدخاله في الدراسات النحوية كابن جني والأنباري، والسيوطي؛ إذ أن النحويين استغنوا بالنص القرآني، والشعر العربي، لوضع القواعد، ولم يمنعهم أمر في تأصيل القواعد يضطرهم إلى تلك الأصول [1].

ورد في أول مؤلف نحوي وصل إلينا وهو (كتاب سيبويه) ما يشير إلى اعتماد الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه في وضع أسس النحو العربي وقواعد على أول أصل من أصول النحو وهو (السماع)؛ لأن هذا العلم قد بني بشكل كبير على المشافهة للعرب الموثوق بعربيتهم، فقد وردت نصوص تدل على مفهوم السماع بلفظه أو معناه؛ منه قول سيبويه: ((ومما جاء في النص أنا سمعنا من يُوثق بعربيته يقول: خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجَليها)) [2]. وهناك الكثير من النصوص التي تشير إلى هذا الأصل في كتاب سيبويه [3].

واعتمد النحويون الذين أتوا بعد سيبويه على هذا الأصل في مؤلفاتهم وقواعدهم النحوية، ففي المقتضب ورد مفهوم هذا الأصل، كما في قوله: ((ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه)) [4]، وكذلك جاء في الأصول لابن السراج ما ينبئ عن هذا الأصل المهم في المؤلفات النحوية، فقال: ((وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله فيجعل خلا بمنزلة حاشا، ... وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد: قال: سمعت أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي، ...)) [5].

---

[1] الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل، كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2016م: 373.

[2] () الكتاب: 1/ 155.

[3] الكتاب: 1/ 291، 292، 405، 2/ 84/ 413.

[4] () المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د ط، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1431 هـ – 2010 م: 2/ 173، وينظر: 4/ 152، 169.

[5] () الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417 هـ – 1996 م: 1/ 288، وينظر: 1/ 340، 2/ 251.

وأخذ هذا العلم بالتطور حتى وصل إلى ابن جني الذي جعله علماً مستقلاً وأسماه (أصول النحو) [1]، إذ جعل (السماع) الأصل الأول من أصول النحو [2]، وجعله من الأدلة المهمة في وضع القواعد النحوية [3].

أما أبو البركات الأنباري فقد ذكر هذا الأصل أولاً بمصطلح (النقل) كأحد أصول النحو، معرفاً إياه بأنه: ((النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة [4]، وقد قسم النقل إلى أقسام، وجعل شروطاً لهذه الأقسام [5]، وإن دلّ ما ذكرت آنفاً على شيء إنما يدل على بلوغ علم الأصول أوجّه على يد ابن الأنباري.

أما المحدثون فقد اهتموا اهتماماً كبيراً بهذا الأصل من أصول النحو، وهو السماع، وفصلوا فيه تفصيلاً كبيراً [6]، بل إن بعضهم قد ذهب إلى تأليف مؤلف كامل في السماع، كما هو الحال عند (عبدالرحمن الحاج صالح) في كتابه (السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة)؛ وإن دل هذا على شيء إنما يدل على الأهمية البالغة لهذا الأصل، كما حددوا مادة السماع التي يستشهد بها في وضع القواعد النحوية بالقرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء من شعر ونثر [7]، و الحديث النبوي الشريف الذي عدّوه الأصل الثاني بعد القران الكريم [8]، بل اهتموا بمكان وزمان السماع عن العرب الفصحاء ومشافهتهم، مع النظرة النقدية الفاحصة والدقيقة لهذه المنطلقات في الأصل الأول لأصول النحو [9].

يتضح مما ذكرنا آنفاً أن المحدثين قد انقسموا إلى قسمين في هذا الأصل النحوي (السماع): الأول: ذهب إلى ما ذهب إليه القدماء، فكان جامعاً شارحاً لهذا الأصل، وهذا واضح في كتاب (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) لخديجة الحديثي – رحمها الله – [10]، ومنهم من لم يكتفِ

---

[1] الخصائص: 1/ 71.

[2] الاقتراح: 14.

[3] الخصائص: 2/ 192.

[4]() الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.

[5]() المصدر السابق، ص83 – 86.

[6] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، د ط، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.: 129.
وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري: 25، أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة: 31.

[7] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 22، وأصول النحو العربي: محمد خير الحلواني: 17.

[8] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 61.

[9] السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبدالرحمن الحاج صالح، د.ط، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.: 65.

[10] الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه: 129.

بذكر ما جاء به القدماء، بل فصّل في ذلك، مع النظرة النقدية الفاحصة والدقيقة لما ذكره القدماء، بل المحدثين أيضاً، وهذا إن دلّ على شيء يدل على النظرة العلمية الموضوعية في هذا الأصل النحوي، كما هو واضح في كتاب (السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة) لعبد الرحمن الحاج صالح.

نخلص مما ذكرنا آنفاً أن الأصل (السماع) كان حاضرا في فكر القدماء والمحدثين، وبعد بيان رأي الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، الذي يذهب إلى أنه الأصل الوحيد الذي قام عليه النحو العربي عند القدماء، أرى أن رأيه كان صائباً، لأسباب عدة، منها: أن المتتبع لمؤلفات القدماء – وهذا ما نراه عند الدكتور كريم حسين ناصح من خلال كتابه (مناهج التأليف النحوي) – يجد أن السماع بلفظه ومفهومه قد غلب على جل الكتب النحوية، بل لا تكاد صفحة من صفحات المؤلفات النحوية تخلو منه، وعلى رأس هذه المؤلفات، وفي مقدمتها (كتاب سيبويه)؛ لأنه قد اعتمد في وضع قواعده النحوية على مشافهة العرب الفصحاء [1]، أما القياس الذي ذكر في (الكتاب) فهو قياس شبه، لا قياس علة [2]، وهذا ما سنفصله في الموضوع القادم، فالدكتور كريم حسين ناصح يجعل من المنهج الفطري الوصفي الذي سار عليه سيبويه والنحاة الأوائل منطلقاً مهماً في اعتماد (السماع) كأساس لتبويب النحو ووضع قواعده [3]، مما يجعل القدماء يستحضرون هذا الأصل (السماع) بتفكيرهم الأصولي والمنهجي الميسر، لا كما وصل إليه التفكير الفلسفي المعقد عند ابن الأنباري [4].

فالنصوص الفصيحة التي اعتمد النحاة عليها في وضع القواعد النحوية كان أساسها الوحيد (السماع) كما في كتاب سيبويه خاصة [5].

أما الإجماع والاستصحاب والاستحسان وغيره فقد رده الدكتور كريم حسين ناصح بأدلته، وسيأتي فيما بعد تفصيل ذلك [6].

[1] الشاهد في أصول النحو: 8، 19، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري: محمد سالم صالح، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 2006م.: 48.

[2] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007م: 27.

[3] مناهج التأليف النحوي: 21، 35، 40.

[4] أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: 43 – 44.

[5] السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: 31.

[6] الفكر النحوي العربي: 374 – 380.

المبحث الثاني: القياس:

القياس أصل من أصول النحو العربي، من حيث المصطلح فقد نشأ مع نشأة النحو [1]، أما مفهوم القياس فقد أخذ منحيين: الأول: المفهوم الاستقرائي، والثاني: المفهوم الشكلي (المنطقي) [2]، فالمفهوم الأول هو الذي ساد طوال القرون الثلاثة الأولى لنشأة النحو العربي، أما المفهوم الثاني فقد ساد في القرن الرابع الهجري وما بعده[3].

يرى الدكتور كريم حسين ناصح أن القياس الذي أفاد منه النحويون في دراسة النص القرآني هو قياس المشابهة، وأن الإفادة من القياس كان في الدراسات الصرفية، عند المتأخرين من النحويين، وكذا القياس الذي في رأي الدكتور لا يقوم إلى مستوى الدليل؛ لأنه أقحمه المتأخرون من النحويين في أصول النحو، متأثرين بأصول الفقه، فالنحويون المتقدمون كان مصطلح القياس عندهم يعني أن المسألة النحوية تحمل على الوجه الصحيح، أو الحكم الصحيح، كأساس لوضع القاعدة النحوية، إذ ينبغي أن يكون القياس عندهم من باب حمل غير المنقول على المنقول لعلة فحكم، كما هو عند أبي البركات الأنباري[4].

فالتأثر بالمفاهيم المنطقية والفقهية عند النحويين المتأخرين هو الذي دفعهم إلى تحريف مفهوم القياس عند المتقدمين من النحويين؛ لأن فهمهم للقياس دفعهم لتبني قياس العلة، فالمتقدمون ربما لم يكن لديهم قياس أصلاً [5].

ورد مصطلح القياس في أول مؤلف نحوي وصل إلينا وهو كتاب سيبويه، فقد قال في باب ما أجرى مجرى (ليس)، قوله: ((وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أَّ وهلْ، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها...)) [6]. وهناك الكثير من المواضع التي ورد فيها مصطلح القياس في كتاب سيبويه [7].

---

[1] أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: 305.

[2] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: 11، أصول النحو دراسة في فكر الانباري، 305.

[3] أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: 27، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، 305.

[4] الفكر النحوي العربي: 372 – 374.

[5] نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018: 124.

[6] الكتاب: 57/1.

[7] المصدر السابق، 1/ 122، 136، 187/2، 365.

أما الفراء فقد ذكر القياس، بقوله: ((لو ظهرت إنّ في هذا الموضع لكان الوجه فتحها، وفي القياس أن تكسر؛ لأن...)) [1] وورد هذا المصطلح في مواضع أخرى كثيرة [2].

يلحظ على ما ذكر انفاً أن مصطلح القياس قد استعمل في (الكتاب) و (معاني القرآن) بمفهوم قياس المشابهة، لا قياس العلة [3]، أما النحويون الذين أتوا بعد القرن الثالث الهجري فقد تكلفوا القياس، وغيروا مفهومه إلى مفهوم جديد، وهو ما سمي (قياس العلة)، وقد بلغ من التعقيد على يد أبي البركات الأنباري في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة)، فقد جعل القياس الأصل الثاني من أصول النحو [4]، وعرفه: ((وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول)) [5]، وعرف القياس في مكان أخر، بقوله: ((وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: ((هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))، وقيل: ((هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع))، وقيل: ((هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع))[6].

وفصل أبو البركات الأنباري في أركان القياس، فقال: ((ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول: ((اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل)) [7]، فالأنباري فيما ذكر آنفاً يوضح أركان القياس، وكذلك يبين تطبيق هذه الأركان بالمثال، فيقول: ((فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وأنما أجري على الفرع الذي ما لم يُسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو))[8] ويرد أبو البركات على من أنكر القياس جاعلاً له فصلاً في ذلك[9].

---

[1] معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، د ط، دار السرور، د ت: 1/ 181.

[2] المصدر السابق، 1: 281، 2/ 148، 3/ 156.

[3] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1986م: 22 – 23.

[4] الإغراب، جدل الإعراب ولمع الأدلة: 45.

[5] المصدر السابق، ص45.

[6] الإغراب، جدل الإعراب ولمع الأدلة: 93.

[7]() المصدر السابق، ص93.

[8] المصدر السابق، ص93.

[9] المصدر السابق، ص95.

يتبين من خلال ما ذكرنا آنفاً أن القياس قد بلغ أشده عند أبي البركات الأنباري، فهو (قياس العلة)، وهو تعقيد واضح تغلب عليه الصنعة الأصولية والكلامية والفقهية[1].

أما السيوطي في (الاقتراح) فقد اتسع في أصول النحو، وجمع بين أصول النحو عند ابن جني وأبي البركات الأنباري [2]، أما القياس عند السيوطي فقد جعله الأصل الثالث بعد (السماع والإجماع) [3]، وعرّفه بتعريف أبي البركات الأنباري، جاعلاً القياس في أدلة النحو معظمها، والتعويل عليه في مسائل النحو أغلبها [4]، وفصّل في أركان القياس استناداً على ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري، فجعلها أربعة أركان: الأول: الأصل (وهو المَقيس عليه)، والثاني: الفرع (وهو المقيس)، والثالث: (الحكم)، والرابع: (العلة الجامعة)، مستشهداً في التطبيق على ما مثله الأنباري [5]، وفصل في أقسام القياس جاعلاً إياها أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل النظير على النظير، وحمل الضد على الضد[6].

يتضح مما تناولنا آنفاً أن السيوطي قد اتسع في تناول أصول النحو، مفصلاً فيه أيما تفصيل، متبعاً بشكل واضح لما تبناه أبو البركات في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة).

أما صاحب كتاب (فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح) أبو عبدالله محمد بن طيب الفاسي قد تناول كتاب (الاقتراح) للسيوطي بالشرح والتفصيل، وهو لم يخرج على السيوطي في ترتيبه وتناوله للقياس[7].

أما المحدثون فقد أولوا (علم أصول النحو) أهمية كبرى، وفصلوا في أصوله، ومنها القياس، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي – رحمه الله– إلى بيان هذا الأصل (القياس) وعرفه بأنه: ((هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت))[8] وبين المخزومي أن

---

[1] أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، دراسة في البنية والمنهج، حامد ناصر الظالمي، ط1، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2011م: 82.

[2] الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، 1989م: 8.

[3] الاقتراح: 14، 203.

[4] المصدر السابق، ص203.

[5] المصدر السابق، ص208.

[6] المصدر السابق، ص220.

[7] فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت 1170 هـ)، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق وشرح محمود يوسف فجال، ط2، دار البحوث، للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2002م: 2/ 739.

[8] في النحو العربي نقد وتوجيه: 20.

هناك نوعين من القياس عند النحاة: الأول: قياس المشابهة بين المقيس والمقيس عليه، والثاني: قياس العلة، مشيراً إلى أن النحاة قد أسرفوا في النوع الثاني وغالوا فيه، في العلل خاصة.

ويذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن قياس المشابهة المبني على المسموع هو الذي يجب أن يتبع في اللغة والنحو، وأن القدماء كالخليل والفرآء قد عرفوا هذا النوع من القياس[1].

ومن المحدثين من جعله الأصل الثالث بعد (السماع والاستصحاب)، مشيراً إلى نوعين من القياس عند النحاة: الأول: القياس الاستعمالي، والثاني: القياس النحوي (قياس العلة)، فالقياس الأول ينبغي أن يكون القياس نحوا، أما الثاني فهو الذي تنطبق عليه مقولة (إنما النحو قياس)، وجعل القياس الاستعمالي هو ما يلائم الفطرة، وهو قياس تطبيقي مبني على الأساس النظري [2]، ويفصل تمام حسان في أركان القياس (قياس العلة)[3].

وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي – رحمها الله – إلى جعل القياس الأصل الثاني من أصول النحو [4]، مفصلة فيه تاريخياً، متخذة من كتاب سيبويه المجال التطبيقي لهذا الأصل، مبينة موقفه منه (القياس)، وإنه لا قياس دون سماع، بل إنه يقدم السماع على القياس [5].

ومن المحدثين من جعله الأصل الثالث بعد (السماع والإجماع)، مفصلاً فيه على ما جاء عند القدماء من المتأخرين[6].

ومنهم من نفى القياس عند الطبقة الأولى من النحاة كأبي الأسود الدؤلي، وأثبت السماع فقط[7].

أما علي أبو المكارم فقد فصل بين حقبتين من الزمن ظهر فيها نوعان من القياس: الأولى: من القرن الأول حتى الثالث، إذ ظهر مدلولان للقياس: الأول: هو القياس الذي يقيس الحالة في النص العربي المروي أو المسموع، وبناء القاعدة على هذا الاطراد، مما جعلها قاعدة ملزمة، أما

[1] المصدر السابق، ص22 – 23.
[2] الأصول: تمام حسان: 151 – 152.
[3] المصدر السابق، ص156.
[4] الشاهد في أصول النحو: 221.
[5] المصدر السابق، ص412.
[6] أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة: 95.
[7] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت: 138.

الثاني: فهو القياس الشكلي (قياس العلة)، الذي ينماز بأركانه الأربعة: المقيس، والمقيس عليه، والعلة الجامعة، والحكم[1]. فالقياس عند القدماء كان قياس شبه لا قياس منطق[2].

أما محمد عيد في أصول النحو فقد فصل في (القياس)، وفرق بين القياس المنطقي وبين القياس الفقهي والنحوي، وقد أثر القياس المنطقي فيهما، فالقياس المنطقي قياس صوري أرسطي، وهو استدلال يلزم من مقدماته شيئا آخر ضرورة، وهدفه البرهنة على إدخال أشياء في قضايا تتحول إلى بديهيات، والقياس الفعلي ينتقل من العام إلى الأقل عموماً، نحو: زيدٌ إنسان – كل إنسان فان – زيد فان.

أما قياس الفقه فهو حمل الفرع على الأصل في بعض أحكامه، فهو جمع بينهما، أو أنه وقوع الأصل في الفرع لعلة، كبيع الأرز بالأرز متفاضلاً، وهذا قياس على الحنطة. فهذا القياس يتخذ من الأصل عموماً في القضية، ففي استواء الجنس والمقدار من المكيل والموزون ينتج حكم الحرمة، فالقياس في كل مكيل وموزون يحصل التفاضل فتقع الحرمة، وهو يشترك مع المنطق في الشكل عموماً، أما القياس النحوي فهو (قياس العلة)، ومذهبه فيه مذهب صاحب (لمع الأدلة) ويوضح الصلة محمد سعيد بين الثلاثة في الشكل العام الفكري في كل منهما، وفي القوانين خاصة[3].

ويبين محمد عيد القياس والصوغ القياسي والاستقراء في ضوء علم اللغة الحديث، ويقصد بالصوغ القياسي (محاكاة النظير) فهو من مرتكزات الكلام لا اللغة [4]، وهذا القياس هو نفسه القياس الاستعمالي عند تمام حسان الذي ذكرناه آنفاً[5].

وذهب محمد عبدالفتاح الخطيب إلى أن للقياس في الفكر النحوي قياسين: الاول: قياس النصوص، الذي يبحث في اطراد القاعدة النحوية في النصوص اللغوية، أما الثاني: قياس الأحكام: هو قياس (العلة)، معتمداً على الاجتهاد في القواعد الظاهرة وما وراءها للوصل بين الظواهر النحوية المسموعة، والشبه بين الظواهر المتجانسة، مفسراً أحكام وضوابط وأصول ما انتشر فيها[6].

---

[1] أصول التفكير النحوي: 27.

[2] المصدر السابق، ص30.

[3] أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م: 67 – 68.

[4] المصدر السابق، ص93 – 94.

[5] الأصول تمام حسان: 151– 152.

[6] ضوابط الفكر النحوي: 1/ 425 – 427.

وبرر محمد عبدالفتاح الخطيب ظهور القياس الثاني لسببين: الأول: لوضع نظرية نحوية صناعية تنظم مادتها، والثاني: أن الفكر النحوي القديم يحمل نظاماً ومنطقاً، دفع النحويين المتأخرين لوضع قياس الأحكام لبيان هذا النظام والمنطق[1].

ونبّه الخطيب إلى ضرورة فهم هذين المستويين من القياس تأريخياً؛ لأن الخلط بينهما يؤدي إلى اضطراب في فهم القياس النحوي[2].

وفرق صاحب ضوابط الفكر النحوي بين قياس النصوص عند العرب، وقياس الصوغ الاستعمالي الفطري، وكذلك وضح الخلط وأثره بين القياس المذكور آنفاً والقياس العلمي (قياس العلة) مما يؤدي إلى رفض هذا الأخير[3].

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي إلى أن النحاة لم يفيدوا من القياس إلا في حقل المشابهة، وأن الأمثلة التي ضربت للأصول غير السماع تتماز بالترف الفكري للمتأخرين؛ لأن الجدل الفكري هو الذي ساد في القرون المتأخرة، وأن التأثر بالمذاهب الفقهية هو الذي دفع النحاة المتأخرين إلى جر القياس إلى النحو، فالقياس عند المتقدمين من النحويين هو قياس تحمل فيه المسألة على الوجه الصحيح، أو الحكم الصحيح، في أساس القاعدة النحوية، لا قياس العلة [4]، وأن لفظ القياس عند المتقدمين كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي، وأن الحضرمي ولا عيسى بن عمر أول من مد القياس؛ لأنه قياس علة، وهي مقولة المتأخرين؛ لأنه لم يكن مفهوم قياس العلة قد ورد عن القدماء من النحويين، وأن القياس عندهم كان من باب الموازنة (الشبه) بين الألفاظ والمعاني والأبواب، ويضرب مثالاً لذلك عند القدماء بـ (لا) النافية للجنس، التي حملت في عملها على (أن)، على الرغم من الاختلاف المعنوي بينهما [5].

ويقول الدكتور كريم حسين ناصح: ((ولو سلمنا جدلاً بقياس ألفاظ على ألفاظ، أي حمل ألفاظ جديدة على أمثلة العرب ومقاييسهم، لوجه من المشابهة، فلا يعني ذلك أن القياس دليل على صحة الحكم، أو المثال أو الصيغة؛ بل هو من باب الحمل على صحيح ثبتت صحته بدليل السماع، وليس بدليل القياس؛ لأن القياس باب من أبواب الاتساع في اللغة، كالاشتقاق وغيره، وليس دليلا نبني عليه صحة صيغة، أو قاعدة، أو بناء))[6].

---

[1] المصدر السابق، 1 / 427/ – 428.

[2] المصدر السابق، 1 / 429.

[3] ضوابط الفكر النحوي: 1/ 430 – 432.

[4] الفكر النحوي العربي: 372 – 374.

[5] المصدر السابق، ص380 – 381.

[6] المصدر السابق، ص381 – 382.

وأرى أن ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح هو الوجه الصحيح؛ لأنه لا قياس علة عند المتقدمين من النحويين، وأنه قياس شبه، والوجه الصحيح، وأن المتصفح للكتاب الأول الذي وصل ألينا وهو كتاب سيبويه يجد أن كثيراً من المسائل قد حكم فيها بوجه الشبه مع مسائل أخرى كباب (كم)، بقوله: ((اعلم أن لكم موضعين: وهو الحرف المستفهم به ... والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى ربّ))[1] فسيبويه هنا يشبه (كم) الخبرية من حيث المعنى بمعنى (ربّ)، وفي موضع آخر يستعمل قياس اطراد القاعدة عند الأكثر من العرب، بقوله: ((وسالته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من، ...))[2] وهنا (القياس) قياس اطراد القاعدة على الأكثر.

أما ما حمله أبو البركات الأنباري على قياس العلة في المرفوع للفعل المبني للمجهول وهو (فرع) للمشابهة مع الفاعل وهو (الأصل) بعلة الإسناد، والحكم بالرفع بهذا القياس إنما هو قياس مشابهة لا علة عند سيبويه؛ إذ سيبويه لم يصرح بقياس العلة ولا حتى استعمال شكل القياس [3].

فالمقدمات الكبرى لا تظهر بينة لهم إلا بعد التأويل القياسي والاجتهاد [4]، وهذا ظن منهم في وجود العلاقة بين المقيس والمقيس عليه أسموه (العلة)، التي يقوم عليها حكمهم النحوي [5]، وأراه إقحاما لقياس الشبه في قياس العلة.

وأرى أن اتباع قياس الشبه في النحو هو الأولى؛ لأنه محاكاة لما قال به العرب من فصحائهم، وهو سهل واضح من حيث الغاية والفهم، ونبذ القياس (قياس العلة)؛ لتعقيده وعدم انطباقه على كثير من المسائل التي قال بها القدماء؛ لأنهم جعلوا، أي: القدماء قياس الشبه والطرد، الذي يعتمد على السماع بالدرجة الأساس من كلام العرب مما يجعله أقرب، بل الأوثق في مطابقة لغة الفصحاء من العرب[6].

---

[1] الكتاب: 2/ 156.

[2] المصدر السابق، 2/ 160، و ينظر: الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، هادي نهر، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد – الأردن، 2014م: المجلد الثاني: 4/ 238 – 239.

[3] في النحو العربي نقد وتوجيه: 22 – 23.

[4] أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني: 100.

[5] في النحو العربي نقد وتوجيه: 22.

[6] رأي في بعض الأصول اللغوية النحوية، عباس حسن، ط، مطبعة العالم العربي – القاهرة، 1951م: 16 – 17.

المبحث الثالث: الإجماع:

ذهب بعض النحاة قديماً إلى جعل (الإجماع)أصلا من أصول النحو، وكذا ذهب بعض المحدثين[1].

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى وضع (الإجماع) كأصل مقحم في أصول النحو؛ إذ تكلف ابن جني والأنباري والسيوطي في جعل هذا الأصل الفقهي (الإجماع) أصلا من أصول النحو، وكذا الأمثلة المضروبة له؛ فالنحو العربي استغنى بالنصوص القرآنية، والشعرية، لوضع قواعده المستنبطة، فلا حاجة كانت تتطلب من النحويين القدماء المتقدمين إلى إيجاد أصول أخرى، فالترف الفكري هو الذي دفع المتأخرين من النحاة إلى إيجاد هذه الأصول، وكذا حاجة الجدل الفكري[2].

وناقش الدكتور كريم حسين ناصح الإجماع عند ابن جني، مستدلاً في بعض أقواله على إقحام هذا الأصل، فابن جني لم يخص الأجماع كمصطلح ودليل و أصل من أصول النحو، بل صرح بعدم اقتناعه بالإجماع، مستدلاً الدكتور في مناقشة رأي ابن جني لمسألة (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، وأن الإجماع يمكن نقضه بحسب رأي ابن جني، وأن حمل ابن جني الإجماع على المنصوص عليه، أو ما قيس على المنصوص، مبطل للإجماع، برأي الدكتور كريم حسين ناصح[3].

وبيّن ابن جني في الخصائص إلى أن الإجماع عند النحاة (نحاة البصرة والكوفة) حجة إذا لم يخالف المسموع أو القياس المرتكز على السماع، فلا حجة في المخالفة[4].

وأرى أن ابن جني قد أقحم الإجماع في النحو؛ لتأثره بطريقة علماء الكلام والفقه، وهذا ظاهر في كتابه (الخصائص).

أما أبو البركات الأنباري فقد ذكر أصول النحو دون الإجماع [5]، ولكنه في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) قد ذكر الإجماع كمصطلح في مسائله، كقوله: ((... الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال – كنزال،

[1] الخصائص: 1/ 264، الاقتراح: 14، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 431، وأصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة: 75.

[2] الفكر النحوي العربي: 372 – 373.

[3] المصدر السابق، ص378 – 379.

[4] الخصائص: 1/ 264، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 436.

[5] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.

... مبني...)) [1]، وكذلك قوله في مسألة إعراب المثنى والجمع على حده: ((... وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع)) [2].

ومنع أبو البركات الأنباري مخالفة الإجماع [3]، وأذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور كريم حسين ناصح في أن الإجماع ليس من أصول النحو؛ إذ لم يذكر الإجماع في كتاب سيبويه بالمفهوم الذي ذكره ابن جني ومن أتى بعده [4].

أما السيوطي في الاقتراح فقد حذا حذو ابن جني في بيان مكانة الإجماع في أصول النحو، وجعله السيوطي الركن الثاني من أصول النحو بعد السماع [5]، ووضح أن الإجماع يعني اجتماع أهل البلدين (البصرة والكوفة)، وبين أن مخالفة أهل البلدين من النحويين لا يسمح به إلا بعد التمحيص والتدقيق العلمي عندهم، وبالحجج الواضحة [6].

أما المحدثون فقد ذهب بعضهم إلى جعله من أصول النحو، فقد جعلته الدكتور خديجة الحديثي – رحمها الله – الأصل الثالث، وعرفته بأنه: ((هو اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير)) [7] وقد بينت الدكتورة خديجة الحديثي الإجماع عندهم وعند الأصوليين، والفقه وبينت شروط تحققه، وكذا عند النحويين [8].

ومنهم من جعله الأصل الثاني بعد السماع كما في (أصول النحو العربي) محمود أحمد نحلة، وقد بين مفهومه ومصطلحاته عند الفقهاء والأصوليين، ومتى يكون حجة، وبين أنواع الإجماع في ثلاثة أنواع: (إجماع الرواة، والعرب، والنحاة) [9].

أما تمام حسان فلم يذكره ضمن أصول النحو كأصل من أصوله، جاعلا أصول النحو في ثلاثة أصول: (السماع والاستصحاب، والقياس).

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن عمر بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ)، ومعه كتاب الانتصاف، من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، دار الفكر، د.م، د.ت: 1/ 33.

[2] المصدر السابق، 2/ 535. وينظر: 1/ 172، 1/ 290، 2/ 552.

[3] الشاهد في أصول النحو في كتاب سيبويه: 438.

[4] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 441.

[5] الاقتراح: 14، 187.

[6] الاقتراح: 188.

[7] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 126.

[8] المصدر السابق، ص431 – 433.

[9] أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة: 75 – 81.

وهناك من المحدثين من ألف كتاباً مستقلاً في الإجماع [1]، فقد ألف محمد إسماعيل المشهداني كتابا (الإجماع دراسة في أصول النحو العربي) مفصلاً فيه عند القدماء والمحدثين وموضحاً مفهومه عند الفقهاء والنحويين[2].

وما جاء من ألفاظ توحي ظاهراً للوهلة الأولى بمعنى الإجماع في كتاب سيبويه [3] إنما هي لوصف حالة ما عند العرب أو النحويين، لا أنه يجعله دليلاً أو أصلاً في تأصيل المسالة، كقوله: ((... ولا يختلف النحويون في نصب التب إذا قلت: ويح له وتباً له. فهذا يدلك على أن النصب في تب فيما ذكرنا أحسن، لأن "له" لم يعمل في التب" [4]، وكذا قوله: ((فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون...))[5].

أما ابن جني فقد ذكر أنه سيتعرض لأصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه [6] هذا من جانب، ومن جانب آخر أنه لم يصرح بأن الإجماع أصل من أصول النحو صراحة، بل تعرض له بالحجية عند أهل العربية[7].

أما أبو البركات الأنباري فلم يجعله أصلاً من أصول النحو [8]؛ لأنه ليس من أدلة الاحتجاج في العربية[9]، وهذا ليس رأيه وحده، إنما هو رأي نحاة آخرين كما قال السيوطي [10].

وقد ربط السيوطي بين مفهوم الإجماع عند النحاة والفقهاء [11].

مما يجعلنا نؤكد أن (الإجماع) مقحم في أصول النحو، إذ لم يذكره القدماء، وهو من قول المتأخرين تأثراً بالفقه[12].

---

[1] الأصول: 206.

[2] الإجماع دراسة في أصول النحو العربي: 17.

[3] المصدر السابق، ص440 – 445.

[4]() الكتاب: 1/ 334.

[5] المصدر السابق: 2/ 391.

[6] الخصائص: 1/ 71.

[7] المصدر السابق، 1/ 2641.

[8] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.

[9] الاقتراح: 14.

[10] المصدر السابق، ص14.

[11] الاقتراح: 14.

[12] رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية: 16.

المبحث الرابع: الاستصحاب:

ذهب بعض القدماء من المتأخرين إلى جعل الاستصحاب من أصول النحو، وكذا بعض المحدثين جعله من أصول النحو[1].

ذهب الدكتور كريم حسين ناصح إلى رفض هذا الأصل؛ لأنه إقحام لأصول فقهية في أصول نحوية، وإن النحو العربي قد استغنى بالنص القرآني، والشعر، لوضع القواعد النحوية المستنبطة، مما ينفي احتياج النحويين لهذه الأصول؛ اذ لم يصعب عليهم أمر ما [2].

وبعد تعريفه للاستصحاب، وعدم اعتباره دليلاً معتبراً عند النحويين؛ لأنه من الأدلة الافتراضية، العقلية، وهو في قبال السماع لا يرقى لكونه دليلاً، معقباً على الأمثلة المتكلفة لأبي البركات الأنباري كما في فعل الأمر وبنائه [3].

جعل أبو البركات الأنباري الاستصحاب من أصول النحو، إذ جعله الأصل الثاني بعد السماع [4]، وأفرد له فصلاً جاعلا إياه من الأدلة المعتبرة في النحو، كاستصحاب الإعراب أصلاً في الأسماء، والبناء في الأفعال. وعقب الأنباري على أن الاستصحاب كدليل ضعيف، مع وجود دليل آخر [5].

أما السيوطي فقد جعله من أصول النحو الأربعة [6]، وأفرد له فصلاً كاملا تكلم عنه بشكل مفصل ودقيق[7].

أما المحدثون فقد ذهب بعضهم إلى جعله الأصل الثاني من أصول النحو بعد السماع، فقد فصل تمام حسان في هذا الأصل، بل جعل منه نظرية، معقباً عن سبب جعله بين السماع والقياس؛ بأنه لابد من معرفة الأصل والفرع في تناول القياس[8]، مبيناً ما يتعلق بالاستصحاب من أصل الوضع وأصل القاعدة، والفرع عنهما، مفصلاً في ذلك[9].

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81، والاقتراح: 374، الأصول: 105، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 446.

[2] الفكر النحوي العربي: 372 – 373.

[3] الفكر النحوي العربي: 374 – 375.

[4] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.

[5] المصدر السابق، ص141 – 142.

[6] الاقتراح: 14.

[7] المصدر السابق، ص374.

[8] الأصول تمام حسان: 105.

[9] م. ن 106 – 148.

فأصل الوضع عنده يكون في الحرف، والكلمة، والجملة [1] فأصل الوضع للجملة يتكون من مسند ومسند إليه سواء في الجملة الإسمية أم في الجملة الفعلية، مضيفاً إليه مجموعة من الأصول [2].

وكذلك قد بين أصل القاعدة وبعض مواضعه في النحو، معرفاً إياه، بأنه: ((القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل..)) [3]، مبيناً أن العدول عن هذه الأصول عند النحوي هو اقتصاد يؤدي إلى الاستصحاب [4].

وضرب تمام حسان مثالاً لاستصحاب القاعدة بأن الأصل في القاعدة للمبتدأ والخبر تقدم المبتدأ على الخبر، ولو اشتمل المبتدأ على ضمير – في بعض الأحيان – يعود على لفظ يوضحه الخبر، فمع استصحاب هذا الأصل يؤدي إلى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا يوقع اللبس. مما يؤدي إلى العدول عن الأصل إلى قاعدة فرعية وهي قاعدة تجعل الخبر مقدماً [5].

أما الدكتورة خديجة – رحمها الله – فقد وضحت الاستصحاب لغة، وكذا عند الأصوليين، والفقهاء، والنحويين، وإنه من الأصول المعتبرة عندهم [6]. فسيبويه قد استعمله – بحسب ما ذهبت اليه الدكتورة خديجة – كدليل في الكثير من المسائل، وإن لم يصرح به ولم يطلق عليه الاستصحاب للحال أو الأصل [7].

أما محمود أحمد نحلة فجعله الأصل الرابع من أصول النحو، وذهب إلى أن بعض الفقهاء لا يعدونه دليلاً، بل هو مقرر لأحكام موجودة على نحو الثبوت، ومن يعده دليلاً يتمسك بالأصل الثابت الذي لم يظهر كدليل بنفسه. أما النحويون فهم يختلفون في الاستصحاب كدليل كاختلاف الفقهاء [8]، وقد رفض محمود أحمد نحلة الاستصحاب كأصل من أصول النحو، وإن تجريد الأصول في الاستصحاب مرده إلى القياس [9].

---

[1] المصدر السابق، ص109 – 121.
[2] المصدر السابق، ص121.
[3] الاصول تمام حسان: 123.
[4] المصدر السابق، ص127.
[5] الأصول تمام حسان: 135.
[6] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 446 – 452.
[7] المصدر السابق، ص453.
[8] أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة: 139 – 142.
[9] المصدر السابق، ص148.

أذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور في كون هذا المصطلح (الاستصحاب) هو من أقوال المتأخرين؛ لأن المتقدمين لم يذكروها [1]، بل إن بعض المحدثين ذكروا أن سيبويه لم يذكر هذا المصطلح لفظاً بل إنهم فهموا من استصحاب الأصل في المسائل الفرعية ذلك [2].

وحقيقة الأمر بالنسبة لمن بنى أمر الاستصحاب على الأصل والفرع [3] إنما هو توهم وخلط بين مفهومين منفصلين؛ لأن الدكتور قد وضح أن فكرة الأصل والفرع إنما هي فكرة عقلية لا علاقة لها بطبيعة اللغة، وإن كنت اختلف معه في صلتها بطبيعة اللغة، وإنهم أوجدوا، أي: النحاة: فكرة الأصل والفرع لتوضيح رتب ودرجات قوة معاني الألفاظ [4]. وإن فكرة الاستصحاب كأصل هي فكرة فقهية في الأصل،

مع الاختلاف في حجيته عند النحاة [5]، و إن المتأخرين هم من جعلوه كمصطلح في أصول النحو [6]، وقد رفضه ابن جني ولم يجعله من أصوله [7]، مما يقودنا إلى عدم القول به عند المتقدمين من النحاة؛ لأنه لو قيل به مفهوماً عندهم لعدَّه ابن جني من أصوله.

الخاتمة:

أصول النحو العربي احتلت مكانة وأهمية كبيرة في النحو العربي قديماً وحديثاً، وقد خاض النحويين في هذه الأصول عمقا، وتطبيقا؛ لأنها من الأهمية بحيث تؤدي إلى فهم لغة العرب، ووضع القواعد للتراكيب النحوية، مما يجعلها على درجة من الأهمية الكبيرة، وأن فهمها وفهم أبعادها يجعل التراكيب المستنبطة من كلام العرب المعتد باستشهادهم ومشافهتهم أكثر قربا في مطابقة الواقع اللغوي، وبالتالي فهم لغة العرب، ومعانيهم، ومقاصدهم، مما يجعل قواعد النحويين القائمة على هذه الأصول في رصد الواقع اللغوي مهمة، وقد توصلت بعد البحث الدقيق إلى نتائج، منها:

- أثبت كريم حسين ناصح الخالدي أن (السماع) هو الدليل الوحيد الذي اعتمد عليه المتقدمين من النحويين في استنباط ووضع القواعد النحوية.

---

[1] المصدر السابق، ص148.

[2] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 453.

[3] الأصول تمام حسان: 107، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 453.

[4] الفكر النحوي العربي: 284.

[5] أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة: 141 – 142.

[6] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: 81.

[7] الاقتراح: 14.

- أثبت أن القياس النحوي عند القدماء المتقدمين من النحويين قياس شبه، وهو الذي أفاد منه النحويون في دراستهم للنص القرآني والشعر العربي، لا قياس علة، فقياس العلة قياس مقحم في أصول النحو من قبل المتأخرين من النحويين، تأثراً بالقياس الفقهي.
- أثبت أن الإجماع مقحم في أصول النحو من أصول الفقه، فلا إجماع في النحو كأصل من أصوله.
- رفض الاستصحاب كأصل من أصول النحو العربي؛ لأنه أصل فقهي مقحم في النحو؛ وأن النحو العربي قد استغنى بالنص القرآني، والشعر العربي في وضع قواعده، فلا حاجة له بمثل هذه الأصول، وإن إقحامها كان من قبل المتأخرين من النحويين.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، محمد إسماعيل المشهداني، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2013م.
- الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، محمود فجال، ط1، دار القلم، دمشق، 1989م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007م.
- أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، دراسة في البنية والمنهج، حامد ناصر الظالمي، ط1، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2011م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.
- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ط2، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة: ط1، دار العلوم العربية، بيروت – لبنان، 1987م.
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: محمد سالم صالح، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 2006م.
- الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة، تمام حسان، دط – عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417 هـ - 1996 م.

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق – بيروت، دار الفكر، ط2، 1971، دمشق، 1957م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، محمود سليمان الياقوت، ط، دار المعرفة الجامعية، دم، 2006م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن عمر بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ)، ومعه كتاب الانتصاف، من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط، دار الفكر، د.م، د.ت.

- التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملخ، ط1، دار الاستقراء – التحليل – التفسير – الشروق، عمان، 2002م.

- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط1، المكتبة التوفيقية، 2015م.

- رأي في بعض الأصول اللغوية النحوية، عباس حسن، ط، مطبعة العالم العربي – القاهرة، 1951م.

- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، عبدالرحمن الحاج صالح، د.ط، موفم للنشر، الجزائر، 2012م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، د ط، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.

- الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، هادي نهر، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد – الأردن، 2014م.

- ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، محمد عبدالفتاح الخطيب، تقديم: عبده الراجحي، د ط، دار البصائر، القاهرة. د ت.

- الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل، كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2016م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1986م.

- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت 1170 هـ)، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق وشرح محمود يوسف فجال، ط2، دار البحوث، للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، 2002م.

- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 1180 هـ) تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، 2004م.

- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، د ط، دار السرور، د ت.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د ط، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1431 هـ – 2010 م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018.